الثورة
الخميس 26 ربيع أول 1434هـ 7 فبراير 2013م العدد (17612)

عبدالناصر الهلالي

11 فبراير ثمة أمل

.. في صباح اليوم التالي لانتصار الثورة المصرية كانت الأناشيد الثورية تصدح في كل القنوات حتى تلك التي كانت تقف ضد تلك الثورة.. في تلك اللحظات سرح بي الخيال بعيدا وقفزت في رأسي عدة تساؤلات .. هل بإمكان اليمنيين الذين اعتادوا على الخروج بضع ساعات للتظاهر في الصباح ثم يعودون أدراجهم .. أن يقوموا بثورة كالتي بدأت في تونس ومصر فيما بعد؟ هل يستطيعون البقاء في الشارع لمدة يوم؟ اجابات سلبية كانت تمر في خيالي على عجل ثم أعود مستمعا لتلك الأناشيد التي صمتت في مصر منذ موت جمال عبدالناصر وموت ثورة يوليو معه.. صحيح أن الشارع اليمني خرج محتفلا عشية انتصار الثورة ،وانتقلت شوارع القاهرة إلى مدينتي تعز وصنعاء ووزعت حلوى الانتصار على العابرين في الشوارع غير ان التشكيك بإمكانية القدرة على إشعال الثورة ظل مستبدا بتفكيري حتى جاءت لحظة البسط العشوائي على ميدان التحرير من قبل النظام السابق الذي بدأ الخوف مسيطرا عليه حتى قبل سقوط نظام مبارك.. حينها فقط أدركت أناو غيري ان الثورة اليمنية بدأت ولن تنتهي إلا بإسقاط النظام رغم التعقيدات التي كانت طاغية على المشهد (الجيش بيد النظام، والثروة ، وكل المقومات التي بإمكانها إجهاض الثورة) ايام فقط مرت حتى نفد صبر النظام وذهب يسفك الدماء بميناء وشمالا في عدن تعز صنعاء وكلماأمعن في القتل تزايدت أعداد الناس حتى جاءت الضربة القاضية في جمعة الكرامة وما تلتها من استقالات.. حينها أدرك النظام المفكك أنه لا مفر من السقوط فراح يطرح المبادرات تلو المبادرات ويحاول تفويت الفرصة علي الثوار في ميادين الحرية والتغيير عل وعسى تجهض الثورة دون الحصول على مبادرة ما .. عام من بدء الثورة ، وعام من مراوغات النظام السابق انتهى في نهاية المطاف بسقوطه.. الهدف الأول تحقق ولازال هناك الكثير حتى هذه اللحظة اليوم نحن على مقربة من انتهاء العام الثاني والذكرى الثانية لانطلاق الثورة لم نر ولم يلمس الشباب الذين قدموا الكثير من التضحيات تغييرا حقيقيا يرتقي إلى ما قدموه من دماء على مدى عامين هذا ما يتحدثون به على الأقل، ولم يلمسوا واقعا آخر متخلفا في شكله ومضمونه ، لم يجدوا ما كانوا يتوقعوه .. لم يكتمل نور الصباح الذي حلم به الجميع.

حتى الجرحى تحولوا كالشحاذين على باب رئاسة الوزراء لم يجدوا علاجا لإصاباتهم التي وقعت ذات مساء.. توجيهات كثيرة بعلاجهم ولا إجابة .. كم هو مؤلم أن يرى مصاب الثورة نفسه يتسول العلاج مفارقة عجيبة في زمن الثورة .. أليس كذلك؟.. عامان مرا ولازال هناك الكثير من أهداف الثورة بانتظار التحقيق ، ولا زال الأمل قائما عند الناس بالتغيير الذي نلمس من خلاله الضوء .. لا نكتفي برؤيته، ولا زال الأمل قائا برؤية يمنا جديدا فلا تجعلونا نفقد الأمل حتى في الحلم.

صرخة جديدة حول الملف الاقتصادي في الحوار الوطني

د. يحيى بن يحيى المتوكل

ونحن في هذه الأسابيع الأخيرة نقترب شيئاً فشيئاً من التئام مؤتمر الحوار الوطني، تستمر الأطراف السياسية الرئيسية في إظهار مواهبها وممارساتها التي تطبعت عليها وأجادتها منذ عقود وما زالت تتمسك بها والمتمثلة في وضع العراقيل واختلاق الأزمات وافتعال خلافات مكشوفة بهدف كسب نقطة هنا أو إحداث شرخ هناك، فيما الوطن والشعب آخر من تأبه به أو تلتفت إليه تلك الأطراف بخلاف ما تصرح به أحزابها أو تتغنى به وسائل إعلامها التي شبعت كذبا واحترقت نفاقا. وأتساءل إلى أي مدى وإلى متى يمكن أن تنطلي هذه السلوكيات والتصريحات على الشعب المسكين بما في ذلك الفئة المتعلمة التي يستغرب البعض إفراطها في الثقة بمن أوصل البلاد إلى ما هي عليه من هشاشة الكيان وغياب الدولة والأمن والاستقرار وتراجع الأوضاع الاقتصادية وتبديد الموارد وانتشار الفساد ...الخ. وإذا كان أغلب الناس يتطلعون بقدر من الأمل إلى مؤتمر الحوار الوطني كفرصة ذهبية قد لا تتكرر لمعالجة أخطاء الماضي ووضع أسس دولة النظام والقانون التي تحقق كرامة الإنسان وتضمن المواطنة المتساوية، فإننا في الوقت نفسه ننبه إلى ضرورة إغلاق الثغرات في آليات الحوار وقضاياه وكذلك توجيه الحوار قدر الإمكان للخروج بنتائج وتوافقات ترقى إلى حجم ومستوى تطلعات الشعب بمستقبل تسوده حياة ديمقراطية حقيقية ومعيشة اقتصادية كريمة.

وإذا كان شكل الدولة ونظام الحكم سيجيب عن الجزء الأول الخاص بتحقيق الحياة الديمقراطية الحقيقية، فإن التنمية الاقتصادية وحدها كما وردت في القضايا المقترحة على طاولة الحوار لن تكون قادرة على الإجابة بشكل كامل عن متطلبات النظام الاقتصادي والسياسات اللازمة لتوفير معيشة كريمة لكل المواطنين. فلا يمكن أن نعامل ونعادل التنمية الاقتصادية بالتنمية الصحية أو بالتنمية التعليمية أو غيرهما على أهمية كل منها، كما لا يجوز أن نعتبر الاقتصاد قطاعا شأنه شأن سائر قطاعات التنمية، فهو الأصل الذي تتفرع عنه بقية القطاعات. فمشكلة اليمن كما عبرت عنها العديد من الدراسات والبحوث تتمثل في انحراف النظام السياسي وفشل النظام الاقتصادي، مما يستدعي أن نبدأ بالنظر إلى ذلك النظام الاقتصادي والبحث في أسباب فشله واقتراح نظام بديل يؤسس على المبادئ والمرتكزات التي ننادي بها من جهة ويتعايش مع الأنظمة الاقتصادية السائدة من جهة ثانية، وثالثاً يكون قادراً على تحقيق الأهداف العامة ولو خلال فترة زمنية متوسطة أو طويلة. وبالتالي، فإن الحوار الاقتصادي يجب أن يبدأ من أعلى الهرم ليتناول أولاً وقبل كل شيء فلسفة أو منهج الاقتصاد والبحث في استمرار اقتصاد السوق الحر أو الحاجة لاستبداله بمنهج آخر، آخذاً في الاعتبار تجارب الدول المختلفة من ناحية وكل من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والموارد الطبيعية لليمن واحتياجات السكان من ناحية أخرى، وهي مسألة –كما أعتقد – لم تكن واضحة بهذا القدر لتحضيرية الحوار أو أنها تركتها لظروف وتوجهات المتحاورين الذين قد يدركون هذا البعد أو لا يدركونه في خضم تجاذبات سياسية وأولويات تستمر في تهميش الملف الاقتصادي والذي يبدو دائما كالابن اليتيم. ولا شك أن القرار أو التوافق الذي سيتم الوصول إليه حول هذا الشأن سيترتب عليه نتائج على قضايا الحوار الأخرى وخاصة مسألة العدالة الاجتماعية وأولويات الإنفاق العام.

وأشير هنا إلى فلسفة أو منهج اقتصاد السوق الاجتماعي والذي يطبق بصيغ مختلفة في عدد من دول العالم، ويتطور فيها باستمرار وفق المتغيرات المحلية لكل اقتصاد وفي ضوء المستجدات على الساحة الدولية. وقد أثبت هذا المنهج من خلال تلك الدول التي تبنته قدرته على تحمل الصدمات الخارجية والتعامل مع المؤثرات الداخلية، وأكبر دليل عملي على ذلك تأثيرات الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ وما تلاها من أزمة اقتصادية عالمية على اقتصادياتها. وإذا كانت دعوتي لإعادة النظر في فلسفة الاقتصاد اليمني قد تكررت وفي مناسبات عديدة بغرض الحث على الاستفادة من الحوار القادم واقتناص فرصة المؤتمر الذي يجتمع فيه الفاعلون والنخبة من أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني وكذلك ممثلون عن فئات المجتمع المختلفة من شباب ونساء، فإن الاستجابة لهذه الدعوة تقع بدرجة أساسية على حكومة الوفاق والأحزاب السياسية والقطاع الخاص ثم على جميع الفاعلين من منظمات المجتمع المدني والأكاديميين وغيرهم. ورغم أن رئيس الجمهورية يُذكر بين حين وآخر أن الجانب الاقتصادي هو السبب الرئيس لما تعرض له اليمن، وكان آخر ذلك في الاجتماع الذي حضره وفد مجلس الأمن الدولي، إلا أن ذلك التذكير لا يلقى آذاناً صاغية. فحكومة الوفاق وبحسب المبادرة الخليجية معنية بدرجة أساسية بالتعامل مع القضايا الاقتصادية مقابل تولي رئيس الجمهورية الملف السياسي والأمني، إلا أنها كما يبدو لا تجد نفسها معنية بقضايا الحوار حتى لو كانت اقتصادية، رغم أنها ذهبت بعيداً لإعداد رؤى استراتيجية طويلة المدى هي مسئولية الحكومات القادمة وليس هذه الحكومة الانتقالية.

وبالنسبة للأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة سواء الموقعة على المبادرة أم الخارجة عنها، فإن همها ما زال قاصراً على المحاصصة والمناصب التي يمكن أن تحصل عليها دون أن تحاول أن تبذل أدنى جهد في النظر إلى هذه المسألة الهامة، بل حتى النظر إلى توجهاتها الاقتصادية العتيقة والواردة في برامجها الحزبية والتي ما زال بعضها يعكس الواقع عند تأسيس تلك الأحزاب قبل عقود من الزمن. وتظهر أهمية دور الأحزاب في هذا الشأن أن الأفق الزمني لفلسفة الاقتصاد ومنهجه يمتد لفترة طويلة ولا نستطيع تغييرها وتبديلها عندما يعن لنا الأمر أو بين حين وآخر مثل السياسات التي يمكن دائماً إعادة ترتيب أولوياتها أو حتى ابتكار سياسات جديدة أكثر ملاءمة للظروف ولتحقيق الأهداف. وبالتالي، يفترض أن يكون هناك توافق على فلسفة الاقتصاد بين الأحزاب السياسية بما يضمن استمرار هذه الفلسفة حتى لو تم انتخاب برلمان جديد أو تغيرت الحكومات التي تستطيع أن تجدد أو تبدل السياسات وأولوياتها في ظل ثبات الفلسفة والنهج الاقتصادي، ما لم فإن التخبط في المناهج الاقتصادية لا يمكن إلا أن يؤدي إلى المراوحة وضعف النتائج حتى لو توفرت الموارد اللازمة.

أما القطاع الخاص فقد انبرى في نشوة حاجة الجميع إليه لتقمص دوراً أكبر منه وثوباً أوسع من مقاسه، ووجد نفسه يعد رؤىً وبرامج وخططاً اقتصادية نيابة عن الدولة، في حين يُفترض أن يكون دوره هنا مصاحباً ومكملاً لعمل الدولة وليس بديلاً عنها، وهي إشكالية مشتركة وواضحة لدى كلي الطرفين الدولة والقطاع الخاص في استيعاب مفهوم الشراكة. فالأول يعتبر أنه أدى مسئوليته ودوره على الوجه الأمثل من خلال إشراك القطاع الخاص في بعض اللجان أو اصطحاب رجال الأعمال في زيارات حكومية ورئاسية أو التشاور حول بعض التشريعات، فيما الطرف الآخر لا يقتنع إلا بشراكة تعكس المناصفة تماماً، كما هي بين المؤتمر والمشترك في حكومة الوفاق. وحقيقة الأمر أن الشراكة مفهوم وعلاقة متطورة تتوقف على عوامل عديدة أهمها طبيعة المسألة موضوع الشراكة، ففي بعض القضايا تتعزز أهمية ووزن مشاركة القطاع الخاص لتتجاوز ٥٠٪ مقابل قضايا أخرى كالتشريعات يتقلص فيها دور القطاع الخاص ويصبح تشاوريا فقط في بعض المسائل، وهكذا. وتنمو هذه العلاقة مع استقرار ونضج دور كل من الدولة والقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، فكلما تأسس عمل القطاع الخاص في المجالات القائمة أمكن للدولة أن تفسح له دوراً أكبر أو تفتح له الميدان في قطاعات جديدة.

ويبقى الفاعل الأخير في هذه المسئولية وهم الأكاديميون والباحثون والذين يقع على عاتقهم إثارة الحوار والنقاش حول هذه الموضوعات وتقديم الرأي الفني والبدائل التي يمكن أن تقود إلى تحقيق الأهداف، تماماً كدور الطبيب الذي يقوم بتشخيص المرض وتحديد أسبابه واقتراح العلاج المناسب. وفي الحقيقة، وباستثناء بعض الجهود المحصورة هنا وهناك، فإن الجامعات اليمنية ومراكز الدراسات والبحوث وخاصة الحكومية منها تقف موقف المتفرج إزاء هذه القضايا. بل إن إسهام منتسبي هذه الجهات الحكومية – إن وجد – يأتي من خلال مشاركة أكاديميها وباحثيها في الفعاليات التي تعقدها منظمات المجتمع المدني أو المنظمات الدولية، وهذه مأساة في حد ذاتها تعكس الوضع المتدهور للجامعات التي انتشرت في محافظات اليمن دون دراسة وتقييم أو حتى إشراف ورقابة بعد إنشائها.

وتتمثل الخطوة الأولى لهذه الاستجابة في إعداد الدراسات والبحوث النظرية والعملية عن الاقتصاد اليمني وكذلك عن نماذج اقتصاد السوق الاجتماعي المطبقة في الواقع العملي، وأية بدائل أو خيارات أخرى. وأقترح على الجامعات الحكومية تحديداً وكافة مراكز الدراسات أن تثبت وجودها خلال هذه الفترة وتعزز دورها العلمي والمهني من خلال إعداد تلك الدراسات وفتح مجالات النقاش حولها مبكرا وخلال مرحلة الحوار، وكذلك توفير الدعم الفني العلمي المحايد للمتحاورين بغض النظر عن انتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية وبما يساعد على تحييد النقاشات عن المآرب الحزبية أو المصلحية وتغليب الحجة وقوة المنطق، وأولاً وأخيراً مصلحة الوطن. ولا بد أن توفر الأمانة العامة للحوار والمنشأة مؤخرا آلية محددة لتنظيم هذا الدور وتأطيره ليصب في وعاء الحوار لكل القضايا، وبما يجعل هذه المساهمات إضافات حقيقية ومنضبطة وبعيداً عن المزايدات أو التجاذبات أو حتى العبث العلمي. إن هذا المقترح ورغم ضرورته القصوى للملف الاقتصادي، إلا أنه يمثل أيضاً وسيلة لاحتواء الخلافات والاختلافات حول أي من القضايا عبر عرضها على تأصيل علمي وتاريخي محلي وعالمي، وبالتالي المساعدة على تجاوز الآراء والمواقف الشخصية والوصول إلى توافق خارج الحدود الضيقة لهذا الطرف أو ذاك.

yyalmutawakel@yahoo.com

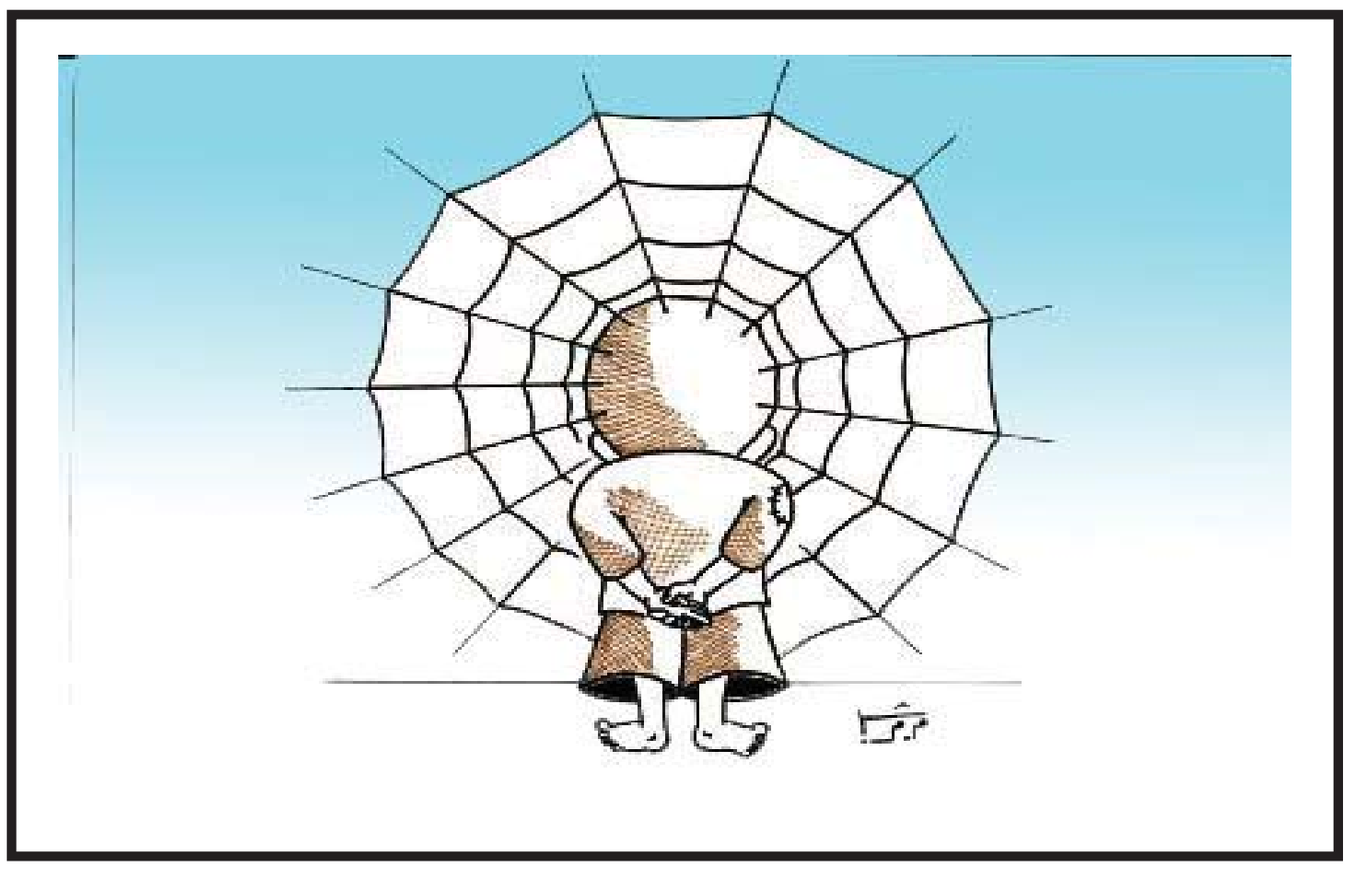

إياد الموسمي

الحيتان تعشق الكهرباء

■ الحديث عن الكهرباء وحيتانها في بلادنا حديث طويل من الصعب جدا اختصاره في موضوع مقالة، فالحيتان (البشرية) هنا تعشق الضوء والكهرباء فقط حتى الجنون، فقد كرهت البحر والبر وفضلت العيش مع الكهرباء، والحكومة ترعى تلك العلاقة الغرامية وتعمل على ترسيخها بكل السبل والإمكانات.

بعد كل صفقة كهربائية تحدث لنا صعقة فساد ثقيلة ويذعرنا فيها الإعلام الذي يفيد أن مبالغ طائلة خصصت أصلاً من أجل رفع معاناتنا اليومية لكنها زادت من غصتنا وأورمت قلوبنا حسرة نتيجة حجم التلاعب الكبير بأموال ومقدرات الشعب وأبنائه المخصصة لمشاريع الكهرباء استحوذ عليها إقطاعيون تحكموا بهذا القطاع الحيوي وكأن الكهرباء إرث وجد من أجل ملك الكهرباء الوحيد فقط .

حقيقة الكهرباء التي بسببها كل إشكالات اليمن واليمنيين صارت تسيل لعاب الإقطاعيين من التجار وجعلتهم يتفننون في رسم إبداعات العبث والفساد المنظم حتى أن هؤلاء الطامعين نجحوا في بقاء واستمرار هذا الواقع المأساوي المرير الذي تعيشه كهرباء اليمن ليدر لهم الأموال بشكل متواصل من صيانة وإصلاح وتطوير وغير ذلك.

آخر صعقة كهربائية كانت من عدن ومثلها كثير حيث احتدم الخلاف بين الأطراف المعنيين، وهذا ما يثير الغرابة كيف لجهات حكومية أن تختلف في ما بينها ولم يتم التنسيق سوياً بين طرفين متحدي الرؤية ويمثلان طرفاً واحداً من قطبي الحكومة كانوا من السلطة المحلية أو في الحكومة .. لكنه قد يكون المال والعمولات يا صاح !

صفقات بملايين الدولارات وتمرير متواصل لمخالفات كارثية بدون إتباع الأساليب المنصوص عليها في اللوائح والقوانين، ساعد في ذلك إقدام الحكومة بإلزام مسئوليها عدم التعامل مع هيئة الفساد وكأنها تتأبط لليمنيين شرا مع النية المسبقة .

ما تزال الصفقات المخالفة للقانون التي تتقدم لها الشركات بدون مناقصات مستمرة وبعروض خيالية ولا تبشر بخير في طريق مقارعة الفساد والحفاظ على المال العام طالما تجار الكهرباء في زحام وتحليق شديدين على مشاريع هذا القطاع دون غيره من القطاعات .

هل صحيح ما يتداول عن إعادة تأهيل المحطتين في محافظة عدن وبتكلفة تجاوزت ٣٧ مليون دولار، بزيادة ٢٢ مليون دولار عن عروض تقدمت بها شركات أخرى بنصف المبلغ ما يقارب ١٥ مليون دولار؟ وهل يعقل أن مسئولي السلطة المحلية في المحافظة وقعوا عقداً بهذه الطريقة المجحفة؟! وما سر احتدام الخلاف بين الوزارة والسلطة المحلية مع أن تدخل الوزارة لا يقع ضمن الاختصاص طالما أعطوا عدن صلاحيتها بقرارات رئاسية.

ما نأمل أن يكون للأخ محافظ عدن صفة من اسمه يحملها في تعامله الرشيد مع قضايا الفساد في محافظته وأن يخلص جهده بالعمل مبتعداً عن كل تلك الحيتان البشرية التي ابتلعت كل مشاريع الكهرباء دون ان ينعم المواطن بضوء ليلة كاملة. أما وزارة الكهرباء فقد كثر الشاكون وقل الشاكرون وظهر ما لا يسر.

التغيير والتنمية المستدامة !!

نبيهة أحمد محضور

● ما لاشك فيه أن التغيير مطلوب فهذه سنة الله في الخلق حتى يكون هناك تجديد وتحديث لجوانب الحياة وحتى لا تظل على نسق واحد فيصاب البشر بالرتابة والجمود وتتحول الحياة إلى حياة عقيمة تفتقر إلى الحيوية ، فالإنسان منذ بدء الخليقة وهو يشهد تغيرات مستمرة على مر العصور فسعى جاهداً بكل الوسائل والطرق للتكيف معها ومعايشة تلك التغيرات والاستفادة منها في حياته ، وحقيقة أن العصر الذي نعيشه شهد الكثير من التغيرات والتحولات تارة ايجابية وتارة سلبية ، فهذا العصر يتسم بعصر الثورات والانقلابات ثورات فكرية وتكنولوجية وانقلابات سياسية تهدد أمن واستقرار الشعوب وتعرقل مسير التنمية وتنعكس آثارها سلباً على كافة نواحي الحياة ومجالاتها وأهمها تدني المستوى الاقتصادي للأفراد وتوسيع حجم البطالة وانتشار ظاهرة الفقر وما يترتب على ذلك من ارتفاع معدل الجريمة وتدني المستوى الأخلاقي في المجتمع ، وهذا يتطلب المزيد من الوعي والعمل على مواجهة هذا الاختلال والثورات غير المنظمة وآثار هذا النوع من التغير السلبي بإتباع منهجية علمية تقود إلى تغير إيجابي يواكب المستجدات .

فالتغيير الحقيقي هو التغيير الذي يرتقي بالأمم ويكتسب الصفة الحضارية والذي يسعى إلى التطوير الشامل لكل أبعاد الحياة ومجالاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية والأخلاقية والتكنولوجيا ..الخ ، بهدف إحداث تغيرات جذرية من حال سيئ إلى حال أفضل يساعد على تحسين معيشة ورفاه الأفراد يؤدي في النهاية إلى إحداث تنمية مستدامة للمجتمعات والشعوب ، وهذا التغيير يسمى بالتنمية التي تناضل الشعوب الحضارية للوصول إليها ، وهذا النوع من التغيير يتسم بالتخطيط والتنظيم والتوجيه نحو أهداف معينة ومحددة نحو التقدم والتطور يقوم على أساس استخدام قواعد وأصول البحث العلمي كوسيلة حضارية لتحديد المشاكل ووضع المعالجات والحلول السليمة له بعيداً عن العشوائية والغوغائية التي لا تجلب إلا الفوضى والدمار، حقيقة إن التنمية لأي مجتمع تبدأ بالاهتمام بالتنمية الإدارية وتحسين مستوى الأداء الإداري في أجهزة الدولة وفق استراتيجية واضحة ومدروسة ومحددة الأهداف ومعرفة كاملة بالفرص والتحديات والموارد المتاحة، ودراسة الواقع والبيئة المحلية دراسة موضوعية تساعد على وضع إستراتيجية لمجابهة المخاطر والتحديات تقوم على أساس الشراكة المجتمعية والاستفادة من الخبرات المؤهلة وإشراكها في التخطيط وصنع القرار .

إن التغيير الحقيقي هو الذي يسعى إلى تنمية الموارد البشرية باعتبار الإنسان هو محور التنمية الذي يجب أن يولى اهتماماً كبيراً لدى صناع القرار السياسيين من خلال وضع الخطط والبرامج التي تسعى إلى تطوير الإنسان فكراً وأداءً وسلوكاً وتنمية القواعد والأعراف الايجابية لتكون دليلاً لتعزيز السلوكيات الصحيحة وتبني اتجاهات ايجابية في المجتمع ، وتفعيل القوانين النافذة من أجل حياة أكثر تنظيماً . وكما ينبغي الالتفات إلى حاجات الأفراد والسعي إلى إشباعها ومراعاة شعورهم وعواطفهم وانفعالاتهم في أي قرارات سياسية قد تنعكس سلباً على حياتهم ، وتكون سبباً في قيام ثورات هدامة لمنجزات الشعوب وتاريخها، فعلى المعنيين تبني سياسات اجتماعية تساعد على الارتقاء بالأفراد وتحسين مستوياتهم المعيشية على أساس العدالة الاجتماعية بما يحقق الرفاهية للجميع ، عند ذلك نستطيع القول إن هناك بالفعل تغيراً ملموساً في المجتمع يقود إلى تنمية مستدامة .